قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

طائفة ضدّ الدين

فضح ربيعُ العرب النخبَ، العلمانية والإسلامية وما بينهما، لم يكونوا مهيئين للتنبؤ بما سيأتي واستشرافه، خيالهم السياسيّ المصنوع من حزمة مفاهيم وثوقية وشعارات لم يسعفهم في ملاحقة تأريخ يصنعه شبّان غاضبون سلاحهم لافتات كارتونية مكتوبة على عجالة بخط اليد وحناجر تهتف بصدق وإعلام ذي صبغة لا يستطيع بعد الآن للمتسلط أن يضمه إلى ممتلكاته ويحجبه.

العلمانيّ أرادوا تغييراً ناجزاً لا وجود له إلا في مخيلاتهم التي تصطفّ فيها مثاليات تُنحَتُ فيها المجتمعات نحتاً على هواهم، مجتمعات بلا حراك ديني أو طائفيّ أو عشائريّ، وبلا غرائز بدائية عنفية غالبا ما يأتي بها الدين والطائفة. مجتمع كهذا لن نراه أبداً، عسى صدمة العلمانيّ اليوم تفتح له عينين على مجتمعه الفعليّ بعد أن أدمنت عيناه النظرَ إلى هواماته التي يحملها عن المجتمع.

الإسلاميّ معضلته أكبر بكثير، فهو لا ينفكّ عن رسم العالم بمقتضى طائفته، ولذا فإنّ إسلامية إسلاميينا العراقيين من الشيعة تتوقف حين يرى إسلامية ثوار سوريا مثلاً، بينما تزدهر إسلامية جماعتنا وتتفتح كأوسع ما تكون أمام هتافات إسلامية في البحرين أو القطيف، هكذا مَن تقوده طائفته ستورده لا شكّ إلى رؤية مخبولة، فهو من جهة لا يستطيع أن يتضامن مع انتصار طائفة تحتقره وتزدريه وتضمر له العداء، ومن جهة أخرى لا يستطيع أن يعلن بوضوح إن طائفيته هي التي منعته من أن يكون إسلامياً. هذه اللحظة التأريخية نادرة في حياة شعوبنا، لأول مرة تقف فيها الطائفة ضدّ الدين في مشهد واقعيّ عار من خزعبلات الوحدة والتقريب بين المذاهب التي ذهبتْ هباءً بعد أن دقتْ ساعة الحقيقة حين حكمنا الطائفيون.

العلمانيّ متململ من مظاهر إسلامية في الثورة التي أرادها "كخبز باب الآغا" علمانية ليبرالية تفصل الدين عن السياسة بكبسة زرّ، والإسلاميّ مجروح الوجدان بجرح سريّ ولا يستطيع البوح بألمه، لا يمكنه أن يقول أن إسلاميتي توجعني لأنها الآن تقف حجر عثرة في طريق طائفتي، وطائفتي تحتّم عليّ أن أكون ثائراً في البحرين والقطيف، بينما تجبرني على أن أكون عوناً للطاغية في دمشق.

نشعر بألمكم أيها الرفاق، لكنْ هذا الألم يجب ألا ينسيكم أنفسكم وتتحالفون مع المستحيل ضدّ العصر والزمن الجديد الآتي لا محالة وتصطفون ضدّ تكنولوجيا المعلومات التي تتقدّم ساحقة من يقف في وجهها هو وعقيدته.

أمس في حوار تلفزيوني كان الدكتور حسن سلمان رئيس مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقيّ الرسمية يهجو باسترخاء عجيب وسائل الإعلام الإلكترونية، فأتحفنا بهذه المعلومة . الكنز، أن "تويتر" تعني العصفور، لكنه مندهش: كيف أن العصافير تغرّد في دمشق ولا تغرّد في البحرين. ملقياً باللائمة على شبح أميركا والاستكبار الذي يقف وراء كلّ معضلاتنا.

ربما ظن الدكتور إن أميركا حين وزعتْ "التويترات" في العالم منحت شيعة البحرين كمية ضئيلة فلم تنجح الثورة هناك، وأعطت كل تويتراتها "أي عصافيرها طبعاً" للسوريين ولهذا فهم مستمرون في انتفاضتهم.

الآن عرفتُ لماذا تلكّأت الثورة العظيمة لأشقائنا البحارنة الذين يستحقون الحرية، توقفتْ وربما تنتهي .للأسف .دون أن تحقق أهدافها، لأن لها محامين مستبدّين وغير أكفاء وخارج العصر، مشغولين باحتساب عدد العصافير المغردة هنا وهناك بلسان طائفيّ مبين.

المتقاعدون في ميزانية 2012

تم الإعلان في الصحف جميعها ومن ضمنها/ المدى/ العدد ٢٣٦٦ / ص٦ / أن عضو لجنة المالية البرلمانية السيد عبد الحسين الياسري قال:" إن موازنة ٢٠١٢ لم يأت فيها أي زيادة للمتقاعدين ، بسبب العجز وصرف النفقات ، مشيراً إلى أن اللجنة تدرس مقترحاً لمنح المتقاعدين منحة مالية مقطوعة مقدارها ٦٠ ألف دينار كل شهر تعتمد في ذلك على زيادة أسعار النفط المتوقعة وزيادة التصدير".

■ جاسم العايف

ولا ندري هل هذه الزيادة (المباركة) إن حدثت، ولم يُغلق (مضيق هرمز) ، ستشمل كل المتقاعدين، وبضمنهم أعضاء البرلمان العراقي والذين انتهت ولايتهم ومهماتهم العتيدة ، دون ثمر جناه العراقيون منهم ،ومعهم كذلك الوزراء السابقون والمدراء العامون وأصحاب الدرجات الخاصة وما أكثرهم ،غير الضجيج والاحتراب الطائفي والفساد واللصوصية الواضحة والمفضوحة والمعلنة من قبل أعلى سلطة في عراق ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ، والتي جرى التستر عليها على قاعدة عراقية، متوارثة ومعروفة شعبياً ، وهي((شيليني وأشيلك))، وهل سيضاف هذا المبلغ (التافه) إلى رواتبهم التقاعدية المليونية، ليتصدقوا به أو يدفعوه خمساً مزكّى إبراءً لذمم بعضها كان في قمة الفساد العلني الموثق ، والمسكوت عنه رسمياً وقضائياً، وتبقى رواتبهم تلك صافية مصفاة من كل شيء،أم الـ(٦٠) ألف دينار ، إن حصل ذلك فعلاً، ستكون للذين يقفون بطوابيرهم الطويلة، تحت شمس العراق اللاهبة، وبطاقاتهم الذكية بأيديهم التي خدد الزمن ما شاء له من خدود فيها يقفون أمام المصارف الحكومية ، مرة كل شهرين ، شابات أرامل، نساء ورجالا أكل الزمن ما أراد أن يأكل من أعمارهم وصحتهم وأحلامهم وآمالهم، يقفون بأجسادهم الهزيلة المتعبة ، وغضون وجوههم التي مستها السنوات، لأجل الحصول على مستحقاتهم التقاعدية، بعد عمر ابتلعته وظائف وأعمال أقل ما يقال عنها أنها كانت مضنية مملوءة بالمشقة والمخاطر والعذابات،عسكريون عايشوا الموت في شعاب الأرض العراقية،شمالاً وجنوباً ، ومنهم من حمل ندوباً أو عوقاً، منذ أزمان الحروب التافهة والمتعددة والخاسرة دائماً، والتي لا معنى أو حصاد لها، غير المهانة والذلة والهوان، وسنواتها المتعاقبة المرة القاسية . موظفات وموظفون عصف بهم الحصار وسنواته السود وخرجوا من دوائرهم بسمعة بيضاء نظيفة ناصعة باتت نادرة في هذا الزمان.

ورثة لمتقاعدين موتى أو قتلى أو مفقودين إلى الأبد .. وغيرهم. كانوا يأملون إنصافاً في خريف أعمارهم وكانت أمانيهم معلقة بقانون جديد، معني بتنظيم شؤونهم ، بما يكفل لهم مهانة العوز وذله،عبر رفع غبنهم الطويل وإزاحة ستائر الحرمان عنهم .. فما هو حقاً هذا القانون.. ؟ وما مدى استفادة المتقاعدين القدامى منه ؟.

وهل هو بمستوى طموح الأغلبية منهم وهل فيه مخصصات مادية مجزية لتلك السنوات ، التي بقيت خلفهم ولن يستعيدوها قطعاً ، وهل يتناسب وغلاء الحياة الراهنة وأسعارها الملتهبة ، وهل يحقق ميزة لهم قريبة لحد ما مع صنوهم الموظف حالياً، والذي سيتقاعد لاحقا؟. والأهم هل حقق القانون العدالة والإنصاف للمتقاعدين ، خاصة الدرجات الدنيا من السلم الوظيفي ، وهم يعيشون مشكلات مختلفة أهمها الجانب الاقتصادي والاجتماعي والصحي، وفي زمن كنا نأمل ونحلم أن نبني فيه وطناً يعتمد على أسس العدالة الاجتماعية –الإنسانية التي تحقق الرفاهية لمواطنيه ، اعتماداً على ما يمتلكه من ثروات وخيرات طائلة فائضة هائلة لا حد لها، واستولى على قسمها الأكبر في هذا الزمان لصوص المال العام ، آمنين غانمين في الداخل ، أو مقيمين في دول مجاورة لنا أو بعيدة عنا ،دون أن تطلهم يد العدالة، و مكللين بصمت وتواطؤات، ساسة العراق الجدد، ممن حملتهم رياح وزلزال ٩ نيسان ٢٠٠٣ إلى سدة القرار،أو التحكم في المشهد السياسي ، وأغلبهم كان لا يتجاوز حلمه غير زيادة (فتات) المعونات المالية في دول الإقامة الأجنبية. والغريب أن بعضهم رغم كل الامتيازات التي حصل عليها في العراق لم يزل يتمتع بها هناك! لا بل يزداد شراهة في داخل العراق .وبعضهم،تعامل مع العراق،غنيمة معروضة، في أسواق الجزارة والنخاسة السياسيتين، فأنشبوا سكاكينهم الحادة القاطعة فيه ، كل يقتطع ما يشاء، ويسدد ما عليه من فاتورات ، أو يعوض سنوات الحرمان، وبات الآن يمتلك أغلى وأجمل (الفيلات والقصور) في أرقى أحياء دول المهجر،أو الدول المجاورة، ناهيك عن شركات (التجارات) والمقاولات والتعهدات، و التي أسست بأسماء الأصهار ، وأولاد العمومة والخؤولة ،وغيرهم من الشركاء المجهولين ، الذين عليهم التكتم على الأسرار والصفقات الحرام، والكثير من المعنيين بالأمر، لديهم إطلاع وبيانات واضحة ، عن ذلك وغيره ؟!.

وكذلك عن تردي الوضع المعيشي لأغلبية العراقيين، والمتقاعدين في المقدمة، وسبق لهم أن استخدموها ضد النظام السابق كورقة مهمة رابحة بهذا الشأن. وبالرغم من الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط، والتي كان يجب إن تصب في صالح الشعب العراقي ،والدرجات الدنيا منه بالذات، ولتظهر أثارها في زيادة الدعم الحكومي لحاجات ومتطلبات العيش الكريم للمواطن العراقي..إلا أن العكس هو الحاصل حيث ازدادت معاناة والآم العراقيين من الطفرات التي تشهدها تكاليف المعيشة لفئات اجتماعية واسعة منهم، و في المقدمة شريحة المتقاعدين ، التي تنبئ بالوضع العام الذي يعيشه باقي أفراد المجتمع العراقي ، الذي وصل معدل شرائح كثيرة منه بمستوى أو دون خط الفقر، في بلد يعد من أهم دول النفط العالمية ، وله من الثراء الهائل ، ومتعدد المصادر. وهذا مؤشر خطير على سوء وتخبط الوضع الاقتصادي والغلاء المعيشي في العراق ، ولا يمكن الركون إلى واقع فيه راتب تقاعدي ، لا يحسب أو يعير الأحوال المعيشية الصعبة الحالية شيئاً من الاهتمام، وكان المفروض أن تصب مواد قانون(التقاعد) في صالح المتقاعد الذي أنهكته الظروف الحالية وقد أفنى عمره ليخدم وطنه وأدى واجبه بحرص و إخلاص..لذا فالمطلوب بناء رؤى وتطبيقات عملية لقاعدة اجتماعية واقتصادية سليمة لتنطلق من خلالها القوانين وتشريعاتها.

لماذا مثلاً يُحرم المتقاعد من مخصصات الزوجية والأطفال التي كان يتمتع بها قبل إحالته إلى التقاعد؟! أعليه أن يطلق زوجته أو يتخلى عن عائلته بمجرد تقاعده وكيف يمكن أن يجاري راتب المتقاعد طفرات الأسعار الراهنة التي تزداد بتواتر؟ وهل ستتغير الرواتب التقاعدية كلما تغيرت أو اختلفت الظروف الاقتصادية؟ وهل ستجاري رواتب المتقاعدين نسب التضخم الراهنة؟ وهل عالج القانون موضوع المتقاعدين القدامى بإنصاف واهتمام وتقدير؟ وهل يطبق على جميع موظفي الدولة ومنهم العسكريون من الذين حوّلهم (بريمر) مجرد (شحاذين) يتقاضون الدفعات الشهرية ؟..

وهل سرى القانون على المتقاعدين القدامى؟ وهم خدموا الدولة وقاموا بنفس الواجبات ، وفي ظروف الحروب والحصار، والمتقاعدون القدامى تعرضوا لظروف صعبة وقاسية و اضطر بعضهم أو اغلبهم إلى بيع بيته أو مقتنياته لمواجهة تلك سنوات المرة. الراتب التقاعدي في حقيقته ليس منّةً من أحد ما، لأنه أساساً قد تم استقطاع نسبة كبيرة منه ، من راتب الموظف خلال سنوات خدمته، وتم استثمارها من قبل الدولة، دون أن تترب له فوائد قانونية عليها!!

ألا يبدو غريباً جداً أن من قادته أصابع العراقيين البنفسجية، صدفة ولأمور ما عادت خافية الآن على أحد، لدورة واحدة أمدها أربع سنوات فقط، ونصفها لم يباشر فيها مهماته، يحصل على راتب تقاعدي يتجاوز الستة ملايين دينار عراقي وأكثر، عدا الامتيازات الأخرى؟!

وان من أفنى عمره مدة أكثر من ثلاثين عاماً متواصلة ، في خدمة الدولة العراقية وأحيل زمن النظام السابق إلى التقاعد، لأسباب عدة أهمها الشك بعدم ولائه (للقائد الضرورة) فعدّ حينها، بصفته (فائضاً)، لا يتجاوز راتبه التقاعدي الشهري (٢٥٠) ألف دينار عراقي فقط !!.

كرة المتقاعدين الثقيلة الآن في مرمى مجلس النواب العراقي الحالي، فيما إذا كان مجلسا نيابياً يهتم بشأن العراقيين حقاً. فعليه النظر جدياً بتحقيق الحد الأدنى من العدالة للمتقاعدين ،وكذلك في الملاحظات الكثيرة التي قيلت بشأن قانون التقاعد الحالي وإخفاقاته بحل مشاكل هذه الشريحة، وهل سيضع مجلس النواب العراقي الحالي أو القادم، أمامه تساؤلات إنسانية مشروعة طرحتها جمعيات المتقاعدين ، والمتقاعدون ذاتهم ،خاصة مَمَنْ أحيلوا ، إكراهاً،إلى التقاعد زمن النظام السابق بحجج كثيرة جاهزة و كانوا عندها في الدرجات الوظيفية الدنيا، وهم يشكلون أكثر من نصف المتقاعدين والمتقاعدات؟!

كرة المتقاعدين الثقيلة الآن في مرمى مجلس النواب العراقي الحالي، فيما إذا كان مجلسا نيابياً يهتم بشأن العراقيين حقاً. فعليه النظر جدياً بتحقيق الحد الأدنى من العدالة للمتقاعدين

كاريكاتير

■ عادل صبري

إعلامنا يراوح وسط عصف رقميّ!

■ د. كامل القيّم

الإعلام أحد أبطال المرحلة التي طالت حياة العراق السياسية ...وهو المتوالد والمتربع والمتسع دوماً ليغدو مدلل التغيير، صحف وقنوات ومواقع.. إمبراطوريات إعلامية تتمدد بكل راحة وبأموال هائلة ... وبقدرات أصبح بعضها بفضل الفوضى إبداعات وأجناساً من اللعب الصحفي كمشارك خارج نطاق التأثير.

كلنا يعلم كيف يمكن للإعلام أن يتحكم في تسيير اللُعب السياسية، يعطي الأمن الديمقراطي والصحة السياسية والمشاركة، والتنشيط وخلق الدوافع لشعب لم يعرف من قبلُ طعم حريات التعبير.

يبدو جلياً أن الكثير من قوى التحكم الإعلامي في العراق لم ترد أن تحظى بفرصة الدور الحقيقي ...ولم ترد أن يُؤشر لها على إنها سلطة رابعة... فالمعاناة والمشكلات الإعلامية، مركونة، مخفية وغير معلنة، كما هي دهاليز السياسية .وإذا كنا نتكلم عن الدور الواضح والحقيقي لوسائل الإعلام في العراق التي نشأتْ وترعرعت في بيئة سياسية متناقضة ومتسرعة ، ما أوقع بعضها في فخ الدفاع و الحجب والدعاية ومن ثم التبرير السياسي وهي التي تلحق الإحداث ولا تكشفها أو تصنعها، لذا فان بوصلة الربيع الإعلامي في العراق ـــ إذا ما بقي هذا المسار ـــ ستكون مجرد ملاحقة لأزمات ومتابعة ماذا قيل ويُقال حول هذا وذاك ...وما مواقف الكتل حول هذه القضية أو تلك.

إذاً تراكم الخبرة قد يؤدي ـــ أو من المفترض انه يؤدي ـــ إلى حراك للفكر والتحكم الإعلامي وفلسفة حراسة الديمقراطية بأفق وحوار ومضمون يُحرج السياسي ويدخله في دائرة الذنب السياسي والتاريخي لما حصل ويحصل. وهذا يتطلب ذاكرة، وقاعدة بيانات، ومهارات في فنون توظيف المضمون، وعمقاً مهنياً تراكمياً ...(وإنْ وجد هذا في قليل من مساند الإعلام العراقي).

لم ننعم بجمال الكشف الإعلامي، ولم ننعم بكشوفات الاستقصاء الإعلامي الذي تسير به كل شعوب الأرض لمحاسبة من يُقصّر ومن يُفسد ومن يُكذب ووضعهم في ذاكرة الناس ومحاكمتهم " أخلاقياً على الأقل". وإلا ماذا يعرف الرأي العام العراقيّ...أية أرقام نحمل، وماذا تعلم وسائل الإعلام حتى يمكن أن تنقل وأن تنشر وتحلل كباقي قوى حراسة الديمقراطية هل حاسبت من كذب على العراقيين ...هل حاسبت من لم يكشف أرقام الضحايا وأرقام الأموال المهدورة والمسروقة ونسب الفشل ... لأن إعلاماً بلا أرقام وبلا ذاكرة ، لا يمكن أن يحمي غير طقس سياسي سائد ومراهن على غفلة الإعلام ذاته.

خرجت قوات الاحتلال لكن أنين الضحايا لم يصمت ... خرج الاحتلال لكن عيون الجائعين باقية تنتظر رد كبريائها وأموالها وزمانها الذي ضاع وسط المتاهات والفوضى والتأجيل .خرجوا ...ونحن متى نبدأ ..كيف يا إعلامنا نبدأ، ومن أين؟

هل نظل نُطعم الشاشات بصور وجوه تصرخ وتتوعد بأطنان التصريحات والتوافقات والتلازمات من باب التحريض والعنف ودائما باسم الرأي العام والمصلحة العليا..الخ....وهل سنستمر في نقل الوعود الكاذبة ...هل نستمر في التخدير ... وفي كشف ما تعطيه الشوارع والضحايا والوعود ..هل نسبق الزمن ونطالب ونذّكر هذه المرة ...أين ...متى ...كيف لماذا ...هل نغيّر بوصلة السياسة ونُريح الرأي العام ...لأنه ملّ الوجوه... وملّ الوعود وملّ عملنا الدائب في نقل كذب السياسيين الكاذبين باحترافية عالية .

■ مركز حمورابي للأبحاث الإستراتيجية

أخطاء العراقية القاتلة

■ ساطع راجي

من مصلحة الوطن والمواطن أن تكون جميع القوى السياسية نشطة وقوية ومتماسكة لتكون قادرة على إدامة عملية سياسية منتجة، وهذا التقديم يبدو ضروريا لتجاوز اتهام الانحياز مع أو ضد الطرف السياسي موضوع النقد.

لقد اقترفت القائمة العراقية سلسلة من الأخطاء القاتلة أدت مع مرور الوقت إلى إضعافها وتشرذمها رغم كل ما يقوله قادتها وممثلوها في البرلمان وناطقوها ومستشاروها الكثر، وقد أضرت تلك الأخطاء بالقائمة العراقية نفسها وبجمهورها وكذلك بمجمل العملية السياسية وأدت إلى فقدان عنصر كان يمكن أن يكون وسطيا فعالا في المشهد العراقي الشديد الاستقطاب، وهو استقطاب هدد ويهدد تماسك الدولة العراقية ووحدة البلاد ودوام العملية السياسية.

أول وأخطر الأخطاء التي ارتكبتها القائمة العراقية هو انهماكها غير المبرر في السعي للحصول على أكبر عدد من المناصب لزعمائها الكثر وهي مناصب (رئاسة مجلس السياسات، نائب رئيس الجمهورية، نائب رئيس الوزراء) تبين في ما بعد أنها لا تعني شيئا فهي مفرغة من المضمون وبلا غطاء قانوني أو دستوري ولا تحمي حتى الشخص الذي يتسلمها ولا تمكنه من اتخاذ أي قرار أو المشاركة فيه.

الخطأ الآخر الذي ارتكبته العراقية هو انقلابها على شعاراتها الانتخابية عندما حولت خصمها إلى حليف وبدت وكأنها قبلت وخضعت لشروط المحاصصة الطائفية التي كانت تنتقدها وظهرت العراقية جزءا فاعلا من اللعبة الإقليمية التي ساهمت في صياغة الحكومة تحت ثوب هزيل اسمه "الشراكة".

والعراقية أخطأت عندما شاركت في تمييع وإخفاء معالم اتفاقية أربيل وصار هناك حديث عن بنود معلنة وأخرى سرية للاتفاقية وهي بذلك قفزت مرة أخرى على استحقاق ناخبيها والتزامها تجاههم بطريقة استفزازية وقبلت العراقية بالتسويف والمماطلة حتى وجدت نفسها محاصرة وبلغ الخطر الوجود الشخصي لقادتها.

والعراقية أخطأت عندما أصرت على توقيت انتفاضاتها الإعلامية المطولة مع قضايا جزئية وتخص فئة محددة وذات تأثير ضيق مثل الاجتثاث حتى منحت العراقية لخصومها فرصة اتهامها بأنها "بعثية" ،وإذا كانت القائمة لا تتضرر من ذلك انتخابيا فإنها خسرت تعاطف الكثيرين لأنها لا تعمل بشكل جاد إلا عندما يتعلق الأمر بالبعثيين ،وعلى مدى سنة كاملة من عمر الحكومة كان وزراء العراقية ودعاء صامتين في مجلس الوزراء غير مبالين بالقضايا الرئيسة مثل النظام الداخلي لمجلس الوزراء واستمرار نقص الحكومة وغياب البرنامج الحكومي وإدارة الهيئات المستقلة وعدد كبير من المواقع المهمة بالوكالة.

كان يمكن للعراقية أن تتفاوض بشكل أفضل وتكون نافعة للبلاد وللمواطنين لكنها فضلت المكسب الشخصي والقريب المنال ،وقد يبدو هذا التوصيف قاسيا لكن على القائمة العراقية اليوم أن تنظر بموضوعية إلى المآل المحرج الذي هي فيه ومعها العراق بأكمله، لا يمكن أن نكون مثاليين ونتصور أن أي سياسي لن يوسع سلطاته أو لن يتعسف في استخدام تلك السلطات عندما لايجد معارضة قوية تضع لسلوكه حدودا يجب ألا يتخطاها وكل ذلك عبر الوسائل السلمية والدستورية ببناء مؤسسات قضائية وهيئات مستقلة رصينة، ويجب ألا نكون مثاليين ونتوقع أن الشريك السياسي أو الحليف سينفذ كل ما ما تعهد به لحلفائه دون أن يكون أولئك الحلفاء أقوياء متماسكين قادرين على الالتزام بتنفيذ التعهدات.

القائمة العراقية أو أي كيان سياسي آخر يتعرض للضعف والانهيار فإنه لا يتضرر وحده ولا ينحصر الضرر بجمهوره بل يمتد إلى أوسع من ذلك ،وفي حال تفكك العراقية فإنها ستترك فراغا كبيرا يتطلب مخاضا سياسيا جديدا لإنتاج بديل لها، وإذا كان الحال يدفع للتركيز على القائمة العراقية اليوم فإن بقية القوى السياسية ليست ببعيدة عما يحصل للعراقية لأنها تعيش في نفس المشاكل وأولها الانهماك بالحصول على المناصب، والنهاية التي يقود إليها هذا المشهد هو التفرد بالسلطة بحكم الأمر الواقع لغياب المعارض والبديل.